اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 23-03-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 43 مسلسـل: 310 رقم القصاصة: 1

ماذا نريد من الفيصلين؟ فيصل بن عبدالله... الوزير ..فيصل بن معمر... النائب

يأتي اختيار طاقم جديد وشاب لوزارة تُعد من اهم بل في مقدمة وزارات الدولة واجهزتها الحكومية على الإطلاق الا وهي وزارة التربية والتعليم، فهي وزارة تقوم على اساسها في المقام الاول والاخير وعلى مخرجاتها مقوم الدولة والبنية التحتية لكل تطور ونماء نحو (الإبداع) وما يتطلبه الظرف الآني والمستقبل القريب والبعيد إذ شهدت الوزارة منذ تاسيسها الأول في 18-4-1373هـ تعيين اول وزير لها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله- وهو اول منصب تولى مسؤولياته حتى 3-7-1380هـ فكانت البدايات في نماء نهضة تعليمية وإرساء لمعالمها الأساسية التي امتدت لترتقي في بناء اسس التعليم العام في انحاء المملكة العربية السعودية مع قلة في الموارد البشرية والمادية إلا انه استنهض همماً إلى همته الطموحة ليحقق إنجازاً تلو إنجاز يسجل له بمداد العمل البناء، ومن ثم تقلبت الوزارة - وزارة المعارف- في حقب وزارية دامت اكثر من خمسة عقود تعاقب عليها (خمسة) وزراء بعد الفترة الزاهية التي بداها الوزير الاول والتي كانت بحق ثورة تنويرية تربوية تعليمية، واليوم لتجدد الوزارة في طموح الإصلاح والبناء والحراك الدائم الذي يقوده رجل الإصلاح الأول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، للشغل الديناميكية التجديد والتغيير والذي قفز بثبات إلى مرحلة فاقت التوقعات ضمن إطار زمني ضيق لا يُعد إلا تحدياً حقيقياً لبناء الدولة، ولعل الذي نريده من وزير التربية والتعليم ونائبه هو الطموح ذاته بكل آفاقه وابعاده وكلنا امل وتفاؤل تام بان المرحلة القادمة ستكون لها مفاتيح اساسية لإنجاز المهام لديهم ولابد من اخذ فرصة للتوقف والتامل والتفكير ودراسة ما يمكن تداركه مجدداً في اجندة الوزارة الكبيرة في هيكلتها وعدد منسوبيها وقطاعاتها ومؤسساتها التعليمية المتعددة والمتناثرة في كل بقعة وهجرة ومركز ومحافظة ومنطقة.

ولعل من هم بالميدان التربوي يطمحون من الوزير ونائبه نقلة نوعية غير مسبوقة لتكون لهما البصمة المميزة من خلال الرؤى والمطالب والمقترحات التالية:

اولاً: إعطاء (المعلم) و(المعلمة) قدراً من الرعاية والاهتمام والمشاركة والحماية لانهم مرتكز واساس العملية التربوية والتعليمية والتحيز لدورهم ورسالتهم وحقوقهم وإعطاء الثقة بإمكاناتهم وقدراتهم على اتخاذ القرارات التربوية الخاصة بهم، بعد تهميش دام اكثر من خمسة عقود من عمر الزمن.

ثانياً: تخفيض نصاب المعلم والمعلمة إلى (16) حصة بدلاً من (24) حصة لكي يقوم بدوره المناط به على اكمل وجه بشكل ثابت ومنتظم ويكون التقويم عندها معتمداً على المخرجات والاداء.

ثالثاً: إلغاء مراكز الإشراف التربوي لانها في وضعها الحالي غير فاعلة ومؤثرة في الميدان التربوي وهي (إدارة داخل إدارة)!! حيث الازدواجية في الادوار والمهام وتمثل في حقيقتها هدراً للطاقات البشرية والمادية والنتائج واحدة، وهي تقوم بمهام مديريات التربية والتعليم، ولا تمثل في اليتها الحالية إلا (سلطة) رقابية لا تساعد على تمهين عمل المعلمين او الارتقاء بمستواهم الفني، إنما ترتقي وبتميز بتعبئة الورقيات من استمارات واستبانات ولا نبالغ إذا ما قلنا بانها (مراكز بريد)!.

ونعتقد بصدق بان الحاجة ماسة إلى تفعيل دور القيادة في المدارس، ويكون الارتباط في ظل التقنية الحديثة بين المدرسة ومراكز إدارة المعلومات في كل منطقة ومحافظة تعليمية مباشرة، بديلاً مناسباً عن مراكز الإشراف التربوي او ما تسمى اليوم بـ(مكاتب التربية والتعليم)، وان يكون البديل المناسب للإشراف التربوي باستحداث نظام جديد باسم (الخبراء التربويين) وفق معايير وضوابط وآلية معلنة وواضحة لكل المعلمين والمعلمات ويكون الخبير التربوي مسؤولاً حسب التخصص عن (5) إلى (10)

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 23-03-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 43 مسلسـل: 310 رقم القصاصة: 2

فهد عبدالعزيز الكليب

مدارس إشرافياً ويطلب عند الحاجة.

رابعاً: إعطاء مزيد من الصلاحيات لمدير ومديرة المدرسة وتكون الصلاحيات مباشرة وواضحة ومقننة تقدم للإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة، مع الأخذ بالاعتبار معايير وضوابط اختيار وانتقاء القيادات التربوية من ذوي الكفاءة والخبرة والتأهيل سعياً لبناء نموذج تتمثل فيه كافة عناصر المدرسة الحديثة، مع توسيع دائرة التقدير لدورهم المسؤول ودعمهم مهنياً وتربوياً ومادياً مع وضع هيكلة إدارية متكاملة لكل مدرسة حسب أعداد الطلاب والطالبات وحسب المرحلة.

خامساً: وضع منظومة جديدة ومتدرجة حسب الكفايات والخبرة والخدمة لهيكلة مسميات المعلمين بحوافز معنوية وفق معايير دقيقة وتقييم مستمر وهي أشبه ما تكون بدورة مكتملة النمو تأخذ بمبدأ التنافس الإيجابي وصولاً إلى معايير التميز والتمكن لترتكز الهيكلة على سبع مراتب هي:

- معلم بدرجة (خبير تربوي).
- معلم بدرجة (قائد تربوي).
- معلم بدرجة (مساعد قائد تربوي).
- معلم أول.
- معلم ثاني.
- معلم ثالث.
- معلم مستجد.

وكل معلم منهم يستحق من الحوافز المعنوية حسب الضوابط والمعايير التالية:

1 - سنوات الخدمة التي أمضاها على رأس العمل.

2 - اجتيازه دورات تدريبية لا تقل عن 5 دورات تحسب له الدورة الواحدة في كل عام دراسي.

3 - أن يحصل على درجة (الامتياز) في درجة التقويم المهني من قائد المدرسة من واقع زيارتين في الفصل الدراسي الواحد وأربع زيارات في العام الدراسي الواحد وتعتمد الدرجة من قبل الخبير التربوي.

4 - أن لا يكون قد صدر بحقه قرار تأديبي أو يكون طرفاً في قضية دائرة.

5 - أن يقدم ورقة أو بحثاً تربوياً محكماً ومتميزاً يثري الميدان التربوي.

أما الحوافز فهي:

1 - العمل على التقليل من نصاب الحصص الدراسية إلى 12 حصة دراسية كحد أدنى.

2 - إعطاء الأولوية في الابتعاث الدراسات العليا.

3 - إعطاؤه الأولوية في الإيفاد للتدريس بالخارج.

4 - إعطاؤه الأولوية في التدريس الليلي ومراكز محو الأمية المسائية.

5 - منحه إجازة تبدأ مع إجازة الطلاب وتنتهي معهم.

6 - منحة فرص التدريب للمعلمين بالتفرغ الجزئي أو الكامل.

7 - العمل على منحه علاوة إضافية مبكرة بقرار وزاري كما هو معمول به في دورة مديري المدارس.

8 - إعطاؤه الأولوية في تدريس الصفوف الأولية.

9 - منحه وسام المعلم الشرفي.

10 - الترشيح للعمل في المراكز الصيفية.

سادساً: الانتهاء من المباني المستأجرة وعدم التجديد لها، وإحلال المباني ذات المواصفات المعيارية لمدارس المستقبل لتكون بيئة تعلم متكاملة التجهيزات والإمكانات، تتمثل فيها عناصر المدرسة الحديثة النموذجية باعتبارها الوحدة الأساسية للنظام التعليمي الموحد بفئاته الثلاث (أ - ب - ج) وبطرق مختلفة لكل مرحلة تعليمية، على أن يراعى في المبنى المدرسي توفر شروط الأمن والسلامة اللازمة لبيئة التعلم لكل مرافقه، مع إعادة تأهيل وصيانة المباني المدرسية القائمة لتكون المدرسة بيئة جاذبة ومشوقة للطالب والمعلم.

مع التشدد أيضاً في ملازمة جوانب الصحة المدرسية للطالب في قطع الأثاث بالمعايير الدولية الصحية والمقاصف المدرسية وما يقدم للطالب والطالبة من التغذية، وكذلك دورات المياه والمعامل والمختبرات الحاوية على مواد كيماوية وأجنحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصيلات الكهربائية.

سابعاً: وضع استراتيجية للمواصفات المعيارية للتصريح بفتح المدارس الأهلية وأن تكون ضمن معايير وضوابط حازمة تقدم البنية التعليمية كاستثمار واع مسؤول قبل أن يكون استثماراً مادياً بحتاً وفق منظومة متكاملة تحقق منتجاً ذا كفاءة عالية من مخرجات التعليم لديها، وأن يكون تقييمها تقييماً دورياً ببناء (الثقة) ابتداء بالتزام الملاك بمبدأ الشراكة مع الوزارة بمنظومة أخلاقية تربوية فعلية بسعودة ما نسبته 60٪ من المعلمين باختبارات مقننة موضوعة من الوزارة (إدارة شؤون المعلمين) و(إدارة التعليم الأهلي) مع العمل على سحب الترخيص من المدارس الأهلية التي لا تلتزم بالمعايير والضوابط لكي تكون مدرسة فاعلة ومنتجة.

مع الإبقاء على دعم المدارس الأهلية من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية وفق نظام محدد يركز على معايير الجودة التربوية والتعليمية على أن تقوم الوزارة بتحديد سقف متدرج لنماذج المدرسة الأهلية ليقوم على ثلاث فئات:

- مدرسة أهلية نموذجية.
- مدرسة أهلية رائدة.
- مدرسة أهلية مساندة.

ويكون لها محددات معلومة وواضحة ومعلنة في الدعم والرسوم المالية التي تفرضها على الطالب والطالبة.

ثامناً: أن تعمل الوزارة على تفعيل مبدأ التغيير وقولبة المناصب الإدارية التعليمية بمدد لا تتجاوز أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، وإتاحة الفرصة لشغل هذه المناصب لذوي الكفاءة والخبرة والتأهيل ممن هم في الميدان التربوي وهذا حق مشروع، فليس ملائماً أن يمكث شاغل المنصب مديراً للتعليم أو لمكتب التربية والتعليم أو حتى مشرفاً حتى بلوغه سن التقاعد أو وفاته!. وله أن يعود معلماً بكل مهنية وفخر واعتزاز، وكل معلم وأنعم بها من رسالة.

تاسعاً: التركيز والاهتمام بالتعليم الابتدائي الأولي وخاصة الصفوف الأولية لأنها الأساس ومرتكز البناء الحقيقي للطالب والطالبة برؤية تختلف عن الواقع القائم في النظرة التي دونت تلك المرحلة بمفاهيم تربوية خاطئة حتى من الوزارة نائمة، إذ إن المعلم الذي لديه قصور في الكفايات المهنية يحول تأديبياً لتلك المرحلة المهمة!.. وهذا خطأ تربوي أثر سلباً على مخرج التعليم العام، ولابد من وضع استراتيجية خاصة بالتعليم الابتدائي باعتباره الوحدة الأساسية الأولى للنظام التعليمي العام، ومن وضع الحوافز لمعلمي الصفوف الأولية، وأن يكون ترشيحهم وفق ضوابط ومعايير دقيقة غير قابلة للمجاملة.

تلك ما هي إلا إشارات ومقترحات ورؤى متواضعة لأحد العاملين بالميدان التربوي لأكثر من عقدين من الزمن وعايش وواكب تلك المرحلة من الميدان مباشرة أبعثها إلى وزير التربية والتعليم ونائبه وكلي أمل بقدراتهم وحسهم الوطني في بناء منظومة واستراتيجية فاعلة للارتقاء بتعليمنا العام كأنموذج تتمثل فيه عناصر المدرسة الحديثة.